الجمهورية اليمنية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

مجموعة التشريعات اليمنية
المتعلقة بوظيفة النيابة العامة

الكتاب الأول

الطبعة الثانية

٢٠٠٩

حقوق الطبع محفوظة
لمكتب النائب العام
الطبعة الثانية ٢٠٠٩م

الاخراج الفني/ صالح محمد الحرازي

استهـــــلال

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

وبعد :-

فانه من المعلوم أن النيابة العامة هيئة من هيئات السلطة القضائية تمارس مهام وظيفتها بوصفها النائبة عن المجتمع والممثلة له وتتولى حماية المصالح العامة وحراسة القانون وتسعى نحو تحقيق موجباته وغاياته.

ويقوم أعضاء النيابة العامة فضلا عن الأعمال الموكلة إليهم بحكم القانون بتمثيل النائب العام وصولا إلى تحريك الدعوى الجزائية ومباشرتها أمام مختلف درجات محاكم الجمهورية.

ومقتضى ذلك أن يحرص جميع الأعضاء على الوقوف على كافة التشريعات القانونية ذات العلاقة بوظيفة النيابة العامة.

كما يتوجب عليهم أن يطلعوا على غير ذلك من التشريعات القانونية سواء في المحيط الوطني أو ما تصدر من تشريعات في البلدان المختلفة للاستزادة من الثقافة القانونية. وأن يأخذوا بعين الاعتبار ما تفيض به الشريعة الإسلامية من فقه زاخر بالعطاء فضلا عن ضرورة مطالعتهم المستمرة لكتب الفقه الوضعي والاهتمام بحضور الدورات التدريبية للاستفادة من فروع العلوم الشرعية على مختلف مشاربها لتنمية مداركهم وقدراتهم بهدف الوصول إلى تحسين مستوى أدائهم والنهوض برسالتهم في تحقيق العدالة وتمثيل المصالح العامة وتأكيد سيادة القانون في ضوء فهم يقوم على أساس الإلمام الواعي والإدراك السليم لروح النصوص القانونية.

ولما كانت مسئوليتنا جميعا مشتركة فإنه من المناسب أن نسهم في حدود إمكانيات النيابة العامة المتواضعة بإصدار عدد من الكتب المشتملة على عدد من التشريعات القانونية لتكون في متناول كل عضو من أعضاء النيابة العامة بمختلف درجاتهم القضائية وفي مختلف مناطق الجمهورية على اتساعها.

ولا يسعنا في الختام إلا أن نشكر المكتب الفني الذي قام بإعداد هذه الكتب وجمعها وترتيبها بحسب تقارب موضوعاتها وأهميتها في مجال وظيفة النيابة العامة.

آملين أن يحرص الأخوة أعضاء النيابة العامة على الإطلاع عليها والتزام أحكامها في جميع أعمالهم بما يخدم العدالة ويحقق الغاية المرجوة من النصوص التشريعية.

،،، والله من وراء القصد،،،

د/عبدالله عبدالله العلفي
النائب العام

على سبيل التقديم

إن من أسباب إصدار الطبعة الثانية من مجموعة التشريعات اليمنية المتعلقة بوظيفة النيابة العامة حرص المكتب الفني على موافاة أعضاء النيابة العامة ليكونوا على إطلاع ومتابعة لما يصدر من تشريعات.

ولاشك أن اهتمام المكتب بإصدار الطبعة الثانية كان له محل، حيث لوحظ أنفاذ الطبعة الأولى مع تزايد طلب المهتمين بشئون العدالة من السادة أعضاء النيابة العامة والقضاة والمحامين والباحثين وهو مافرض على العاملين بالمكتب الفني مراجعة الطبعة الأولى وتنقيح الطبعة الثانية.

وفي هذا الصدد لابد من التنويه إلى الجهود التي بُذلت لإخراج الطبعة الأولى - بعد أن كانت فكرة وأمل إلى حقيقة صارت بين أيدينا - وأخص بالذكر القاضي/ شرف الدين عبدالله المحبشي رئيس المكتب الفني حينها وزملاءه من الأعضاء والإداريين الذين كان لهم السبق في تحقيق هذه الغاية بإعادة عجلة عمل المكتب الفني إلى سيرته الأولى بإصدار مجموعة التشريعات في طبعتها تلك.

وفي الأخير أرجو أن تكون هذه الطبعة معينة لأعضاء النيابة العامة في مهامهم الموكولة إليهم.

،،، والله الموفق،،،

احمد محمد الجندبي
رئيس المكتب الفنـي

الكتاب الأول

ويشتمل على: دستور الجمهورية اليمنية.
والقوانين الإجرائية التالية:-

- قانون الإجراءات الجزائية.
- قانون الإجراءات الجزائية العسكرية.
- قانون إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا
- قانون الإثبات.
- قانون المرافعات والتنفيذ المدني.
- قانون تحصيل الأموال العامة ولائحته.
- قانون قضايا الدولة ولائحته.
- قانون المخالفات العامة.
- قانون التحكيم.
- التعليمات العامة.